



الجمهورية اللبنانية  
وزارة الشؤون الاجتماعية  
الوزير

٣١٧/ص

جانب منظمة هيومن رايتس ووتش  
مكتب بيروت

**الموضوع:** إخلاء وإبعاد لاجئين سوريين في لبنان  
**المرجع:** كتاب منظمة هيومن رايتس ووتش تاريخ ٢١ شباط ٢٠١٨

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،  
وبناءً على الكتاب الموجه من جانبكم والذي يتضمن بعض الأسئلة حول إخلاء النازحين السوريين  
من بعض القرى اللبنانية وماهية المساعدات المقدمة لهم،

نأمل من جانبكم الإطلاع على التقرير المرفق والذي يجيب على الأسئلة المطروحة من قبلكم.

٢٣ آذار ٢٠١٨

بيروت في:

وزير الشؤون الاجتماعية

بيار بو عاصي



١ . هل قدمت الوزارة مساعدات نقدية أو مساعدات أخرى للسوريين الذين أخلوا أو طردوا أو أجبروا على مغادرة أماكن إيوائهم في أي مكان داخل لبنان؟

الإخلاء التي حصلت في منطقة البقاع تقسم إلى قسمين :

١-الإخلاء التي حصلت من قبل البلديات

٢-الإخلاء التي حصلت نظراً للضرورات والإعتبارات الأمنية

في جميع هذه الإخلاءات تمت دراسة الحالات واحدة تلو الأخرى وتمت الموافقة على إعطاء المساعدات النقدية لبعض الحالات بعد التنسيق مع وزارة الشؤون الإجتماعية، علماً أن الوزارة كانت قد اتخذت قرار عدم توزيع المساعدات النقدية بعد أن قامت بعض الجمعيات بتوزيع مساعدات نقدية لأشخاص لم يتم إخلاؤهم وبدون التنسيق مع وزارة الشؤون الإجتماعية .

إن وزارة الشؤون الإجتماعية هي الجهة المخولة إدارة حالات الإخلاء، كما وأنها لا تقدم المساعدات النقدية بل يقتضي تدخلها على تأمين الموافقة على الأماكن البديلة وتأمين أرض لإنشاء المخيمات البديلة، بالتنسيق مع الوزارات والبلديات والجمعيات المعنية. وقد تم مؤخراً إنشاء مخيم في بلدة بر الياس بعد موافقة وزارة الشؤون الإجتماعية وبالتالي تم نقل ٧٤ عائلة من محيط منطقة رياق.

٢ . هل منعت الوزارة أو محافظ البقاع مفوضية الأمم المتحدة أو شركائها من المنظمات غير الحكومية المنفذة من تقديم المساعدات النقدية إلى السوريين الذين يتم إخلاؤهم أو طردهم؟

إن مفوضية الأمم المتحدة هي شريك أساسي مع وزارة الشؤون الإجتماعية. وقد تم مسبقاً وضع خطة إستجابة للإخلاءات في حال حصولها مع آلية عمل واضحة يتم

من خلالها توزيع الأدوار والمسؤوليات بقيادة وزارة الشؤون الإجتماعية وتحت اشرافها المباشر، وقد تم تحديثها بالشراكة مع الجمعيات الدولية والمفوضية.

وكما ذكرنا سابقاً فإن المساعدات النقدية غير محبذة، لكن قد تمت الموافقة على بعض الحالات بعد التنسيق مع فريق عمل الوزارة ضمن خطة لبنان للاستجابة للأزمة وبعد الشرح التفصيلي للآلية المعتمدة لتوزيع المساعدات النقدية.

أما في حالات الطوارئ (حريق، فيضانات) فيمنع توزيع مساعدات نقدية بسبب التجارب السيئة في الماضي لناحية تخطي الوزارة وآلية العمل المتفق عليها وخاصة أن وزارة الشؤون الإجتماعية هي المعنية بتنسيق المساعدات ووضع خطط الطوارئ.

ينتج عن التوزيع العشوائي للمساعدات النقدية خارج إطار الخطة الموضوعة من قبل الوزارة والشركاء المعنيين خطر كبير يهدد سلامة النازحين والمناطق المحيطة بهم، تتمثل بقيام بعض الأشخاص بإشعال المخيمات المجاورة بغية الإستفادة المادية من العائلات القاطنة وإعادة تأهيل مخيماتهم ( مثلا الحريق الذي حصل في منطقة المرج عام ٢٠١٤ ) و تكررت في أكثر من حريق بسبب توزيع المال دون التنسيق مع وزارة الشؤون الإجتماعية .

أما بالنسبة لمحافظ البقاع فهو قد أبدى كل التعاون خاصة من خلال إعطاء الموافقة على استعمال أراض بديلة. أما الموضوع التقني فهو شأن متعلق فقط بوزارة الشؤون الإجتماعية.

٣. يرجى تقديم إحصاءات عن عدد السوريين الذين أُجبروا على مغادرة قاعدة رفاق الجوية و المناطق المتاخمة لها وفي حال توفرها معلومات ديمغرافية عن الذين أخلو بما يشمل مواقعهم الحالية؟

• عدد الإخلاءات منذ ٢٠١٦-٢٠١٧ هو ٢٢٦٥٠ منهم من تم توجيه إنذار له من قبل مخابرات الجيش ويقدر العدد ب ١٢٦٦٥ منهم من غادر من محيط

مطار رياق ويقدر العدد بـ ٧٥٢٤ أما الباقي فهم ١٥١٢٦ معرضين للإخلاء في أي وقت .

- البلديات المعرضة لاستلام انذار الاخلاءات في محيط منطقة مطار رياق: النبي ايلا- تمنين التحتا- تربل- الدلهمية.
- البلديات التي استقبلت النازحين الذين تم إخلاؤهم من محيط مطار رياق: برالياس، حوش الرفقة وأجزاء أخرى من تربل والدلهمية والنبي ايلا وتمنين.

٤ . يرجى تقديم إحصاءات من البلديات حول عدد السوريين الذين أخلوا أو طردوا من المدن والبلديات في ٢٠١٦ و ٢٠١٧ وحتى الآن في عام ٢٠١٨ وفي حال توفرها معلومات ديمغرافية عن الذين أخلوا بما يشمل مواقعهم الحالية؟

البلديات غير معنية بإجراء الإحصاءات حول الإخلاءات لكن تقوم بتسجيل بيانات بعض القادمين الجدد. حيث تقوم الوزارة مع البلديات بالتسجيل لمعرفة أعداد القادمين الجدد، أما بالنسبة للأرقام هناك سرية في مشاركة المعلومات لدواعي أمنية تتعلق بحماية العائلات التي يتم اخلائها لأسباب مختلفة.

ملاحظة: هناك خطة موضوعة لحالات الإخلاءات وتم الإتفاق عليها مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والجمعيات التابعة للأمم المتحدة ويتم تفعيل هذه الخطة حال معرفة أن هناك إخلاءات في منطقة محددة. تشمل الخطة التالي:

١. تحديد منطقة الاخلاءات (النطاق البلدي المعني)
٢. سبب الإخلاءات (بلدية - أجهزة أمنية - صاحب أرض ) ويختلف التعاطي بحسب الأسباب التي يتم على أساسها الإخلاء. فإذا كان السبب أمني لا يمكن لوزارة الشؤون الإجتماعية التدخل على الأرض ويقتصر دورها بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية لوضع خطة

- لنقل النازحين، أما الأسباب الأخرى فيختلف التعاطي معها بحيث هناك قرار وزاري وأيضاً من سعادة محافظ البقاع بعدم نقل خيمة أو إنشاء مخيم جديد
٣. إيجاد أرض بديلة من قبل الوزارة بمساعدة تقنية من قبل فريق المفوضية والإستحصال على الموافقات المطلوبة لإنشاء مخيم جديد من سعادة المحافظ، وزارة الداخلية، البلدية المعنية والأجهزة الأمنية.
٤. تحضير وتجهيز المخيم من قبل الوزارة ونقل العائلات
٥. تجهيز قطعتين أرض إحتياطية بحيث تبلغ مساحة الأرض ٤٠٠٠٠ متر مربع في حال تم إخلاء عدد كبير من النازحين
٦. دراسة حالة الإستقرار الإجتماعي في البلدية التي أبدت استعدادها لاستقبال النازحين.

الجدير بالذكر هنا، أن بعض النازحين تدبروا أمورهم بأنفسهم وأن البعض الآخر قام بإنشاء خيم دون أخذ موافقة الجهات المعنية فتم توقيفه من قبل الأجهزة الأمنية. وبعد إبلاغ وزارة الشؤون الإجتماعية بالأمر تم إعطائهم الموافقات على استعمال الأرض.